الالتباس في الأبنية الصرفية

د. جاسم مولى محسَّر
الجامعة المستنصرية

مقدمة

بدأ اللغويون والنحويون في جمع المادة اللغوية بعد إجراء الاستقراء الشامل عليها، ومن ثم تصنيفها وتبويبها في إطار هيكلي قائم على وجود علاقات مختلفة بين مكونات البناء اللغوي المسموع ، وهذا العمل هو الخطوة الأولى في وضع القواعد التي أطلق عليها النحاة بـ(الأصول)، وهي أصول كلية وأخرى فرعية.

وإذا كان اهتمام النحويين في وضع القواعد بالكلمة وأقسامها (اسم،أو فعل، أو،حرف)، فأن الصرفيين كان اهتمامهم منصبا على وضع تلك القواعد الخاصة بالأسماء ،والأفعال دون الحروف، فهم لم يذكروها ،وكان السبب الذي دعاهم إلى ذلك هو الاشتقاق والتصريف إذا ما عرفنا أن محور علم التصريف يقوم على الاشتقاق، فالحروف لايصحُّ فيها ذلك، فهي مجهولة الأصول كالأصوات على العكس من الأسماء ،والأفعال فأنها تُصرَف وتُشتق.

إن الأصل في الكلمات المشتقّة أن تكون قائمة على الجذر الثلاثي لها، فهي تشترك في حروف افترضها الصر فيون(ف،ع، ل)، وهو الأصل الذي قامت عليه جميع الكلمات المشتقة وان هنالك ترابطاً بين طوائف اشتقاقات الكلمة الواحدة،وهذه العلاقة الترابطية مَرَدّها إلى الاشتراك في الأصل الذي افترضه الصر فيون يزاد على ذلك أن هناك أصلاً آخر تشترك فيه الأسماء والأفعال وهذا الأصل ما يعرف عند الصرفيين بأصل الصيغة ،إذ افترضوا أن الأسماء،والأفعال لهما صيغة ثابتة هي (فَعَل)، ومن هنا فأن الكلمات المشتقة تقوم على هذين الأصلين ،وتتبعهما أصول فرعية تجري بمقتضى السياق كالإبدال والحذف والإعلال والزيادة وغيرها.

إن هذه الأصول الرئيسة والفرعية تشترك في أمر مهم ،وتقوم على قاعدة أساسية هي قاعدة (أمن اللبس) ، عن ذلك يُعَبِّر ابن السراج بقوله: (الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة)(1). فالأصل في الكلام أن يكون لفائدة، وكان النحويون(2)، والصر فيون قد اهتموا بهذه القاعدة اهتماماً كبيراً إذ لا نجد مصنفاً من مصنفاتهم إلاّ وذكروا فيه هذا المصطلح ؛ليبينوا أن القواعد إنما وضعت لفائدة من خلالها يجري الكلام ،وهم بذلك أمنوا اللبس بين الصيغ والأبنية، ومَرَدّ ذلك دراستهم للعلاقات التي تربط الكلمة إذا كانت الكلمة من الأسماء أو الأفعال، وهي دراسة واعية قائمة على الاستقصاء الصحيح بين مكونات حروف الكلمة.

ويذكر الخليل هذا المصطلح ويطلق عليه(إرادة اللبس)، مما يعكس اهتمام اللغويين باللغة كونها مفردات ذات قيمة معنوية ودلالة ،فهو يشير إلى أن الكلمة الرباعية ،أو الخماسية إذا كانت من الحروف الذلقية(3)،أو الحروف الشفوية(4)، ولايكون في تلك الكلمة حرف أو حرفان من تلك الحروف ،فالحكم عليها بأنّها كلمة مُحْدَثَة مُبْتَدَعَة، ولهذا وجدنا الكثير من الكلمات التي دخلت في لغة العرب هي من هذا النوع ،على أن النحارير – على وصف الخليل– رُبَّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت(5).

وإذا نظرنا إلى كتاب سيبويه وجدنا مصطلح اللبس والالتباس قد تكرر في أكثر من موضع(6) ،وفي أكثر من مناسبة مما يعكس اهتمام النحاة بهذا المصطلح ؛لارتباطه المباشر بقيمة اللفظ إذا كان ذلك اللفظ مفرداً (فعل ،أو اسم)، أو قيمة اللفظة في التركيب أو قيمة اللفظة المفردة من الناحية اللغوية ،أو الصرفية، وقد أخذوا على عاتقهم مراعاة ذلك في الحفاظ على اللغة ،وبنيتها اللفظية بعيداً عن التوهم ،واللبس ،أو الثقل ،أو التكرار، وهذه المصطلحات التي استعملها النحويون إنما جاءت عن دراسة وفهم من خلال الاستقراء والاستقصاء لكلام العرب ،والربط بين مكونات البناء بوصفها حروفا وحركات.

واني إذ اكتب في موضوع (الالتباس في الأبنية الصرفية) أُبيِّن الجهد الذي بذله النحاة والصرفيون (رحمهم الله) من استقرائهم لكلام العرب، ومراعاة القواعد الصرفية التي وضعوها تحاشياً للخلط واللبس بين الأبنية، ومن خلال ما جرى عليها من تغيير في البناء نتيجة تحولها من صيغة إلى أخرى، فهم درسوا تلك التغيرات بعناية فائقة الدراسة العلمية القائمة على دراسة البناء من خلال البناء نفسه، وقد جاء البحث مقسماً على ثلاثة اقسام، تناولت في القسم الأول : الالتباس في الضمائر، وفي الثاني : الالتباس في الإدغام،وفي الثالث : الالتباس بالحذف والإعلال ، وآمل أن يكون هذا الجهد مساهمة متواضعة في خدمة لغة القرآن الكريم ، فما الكمال إلاّ لله وحده عليه توكلت واليه أنيب وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد النبي العربي وعلى أله وصحبه وسلم.

القسم الأول

الالتباس في الضمائر :

أ– زيادة الميم :

يتصرف الفعل الماضي بعد اتصال ضمائر الرفع به إلى أربعة عَشَر وجهاً ، اثنين للمتكلم، وستة للمخاطب ، وستة للغائب (7) ، ومن هذهِ الصور التي يكون عليها الفعل الماضي صورة المخاطب المثنى، أو المخاطبة المثنى ، فيقال في ضَرَبَ : ضربتُما ، وهذهِ اللاحقة المتصلة بالفعل هي مركبة من التاء ،والميم ،والألف ، فجاء الميم قبل ألف التثنية متوسطاً بين الألف والتاء

التي تشير إلى الفاعل ، وإن زيادة الميم جاءت دفعاً للالتباس الذي سوف يحصل لو لم تكن زائدة ،فالفعل (ضَربَتُما) لو تجرد من الميم لكان (ضَربَتَا) ، ونتيجة لذلك يحصل الالتباس في الوقف (لا يعني إذا قيل : ضَربَتَا بسكون الباء لم يُعلم أنه مثنى ألفه لأجل التثنية أو المفرد أشبع فتحهُ للاطلاق)(8) . وإذا كانت الألف، والواو، والياء من أمّات الزوائد (9) ، أي أن الأصل في الزيادة هو هذهِ الحروف ، فلِمَ خُصَ الميم من بين سائر الحروف بهذهِ الزيادة ؟ يرى رضي الدين الاسترابادي (ت 686 هـ) أن الميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة (10) ، وهذا الكلام إلى حَدٍّ ما صحيح بدليل أنّ أبا عثمان المازني جمع أُمّات الزوائد التي ذكرناها ، وهي : الألف ،والواو، والياء مع الهمزة، وأنّ الميم باتصالها مع التاء قبلها، ومع الألف بعدها تكون ثمة صفات صوتية مشتركة بين هذهِ الأحرف ،إنّ أول هذهِ الصفات :الميم ،والألف حرفان يجري معهما الصوت , قال سيبويه في وصف الميم : (ومنها حرف شديد يجري معه الصوت ؛ لأنَّ ذلك الصوت غُنَةَ من الأنف)(11).

وقال في وصف الألف :(ومنها الهاوي ، وهو حرف لَيْن اتسع لهواء الصوت مُخرجه أشدُّ من اتساع مُخرج الياء والواو ؛لأنَّك قد تَضُم شَفَتيك في الواو، وتَرفع في الياء لسانكَ قبل الحَنَك،وهي الألف) (12).

أمَّا الصفة الأخرى فإنَّ الميم مع التاء حرفان متقاربان في المُخَرج ، فالميم مما بين الشفتين والتاء ممّا بين طرف اللسان ،وأصول الثنايا(13) ، ولا شكَّ في قرب الأول من الثاني0 وإذا قارناّ بين ضمير الرفع للمتكلم (ضربتُ) ،وضمير الجماعة (ضربتُم) ،وجدنا الميم ؛لدفع اللبس الذي يمكن حصوله لو لم تكن هذهِ الميم قد جِيءَ بها ، فالتاء المضمومة للمتكلم إذا أُشْبِعَت تحوّلت إلى واو فتكون على (ضربتو) ، وحينئذٍ لم يُعلم أنّها ضمة أُشْبِعَت فتحولت إلى واو، أم أنها واو الجماعة ، بمعنى أن الفعل يلتبس بين كونه مفرداً أو مجموعاً ، وهذا هو الالتباس في الحركة فالإشباع أدّى إلى هذا الالتباس ،وجاءت الزيادة في حرف الميم؛ لتدفع هذا الالتباس، وتحدد الفعل من حيث الدلالة، ويمكن بيان ذلك في الآتي :

↖ ضربتُ (مفرد للمتكلم) ضربتو (اشباع الضمة)

التباس المفرد

ضَرَبَ بالجمع بعد ← ضربتم (مجموع للجماعة) ضربتو (الميم محذوفة)

حذف الميم ↙

وإذا دققنا النظر في الأفعال المسندة إلى ضمير الجماعة وجدنا أن الأصل في (ضربتُم) هو (ضربتُمُوا) ،فالتاء مضمومة ،والميم مضمومة ، وانَّ واو الجماعة هنا محذوفة بدليل عودة الواو

إلى وضعها الأصلي عند اتصال الفعل بالضمائر ؛لأنَّ (الضمائر مما يرد الأشياء إلى أصولها)(14) ، فإذا قلنا : ضربتموه ،رُدّت الواو إلى وضعها.

ومما هو ثابت فإنَّ الضمائر هي أسماء كباقي الأعلام في اللغة ،تجرى على التثنية والجمع ،كما تجري على بقية الأسماء الأخرى ، ومعنى هذا إنّ الضمير(تُما) في (ضَربتُما) الأصل فيه على التثنية :(ضَرَبتُمان) بالألف والنون ، وكذلك (تمُ) في (ضَربتمُ) ،الأصل فيه على الجمع : (ضربُتمُون) ، بالواو والنون ،إلاّ أنّ َالتخفيف هو الذي جعل من الضميرين أن تحذف منهما النون ، فحذفت النون وحدها من الضمير المثنى، وحذفت الواو والنون من الضمير المجموع ، والذي دعاهم إلى حذف الواو إنَّ ما قبلها مضموم،ولا يوجد واو في آخر الاسم قبله مضموم سوى كلمة(هو)(15).

وأغلب الظن أن الضمير (هُوَ) وان كانت الواو فيه متطرفة وقبلها مضموم ، إلاّ أنَّ امتناع القلب فيه مَرَدّ ه إلى أن الضمير (هُوَ) بمنزلة الاسم المستقل (المُرَكَّب) من هذين الحرفين، وهما بمنزلة الحرف الواحد، فإذا حذف الواو بقي الاسم على حرف واحد، وهذا ما يُشَكّل إجحافاً– وإن كان الحذف ،والقلب من خصائص الأسماء ،والأفعال ،وهو أكثر منه في الحروف– وإنْ قُلبت الواو إلى ياء ونُقلِت الضمة إلى كسرة التبس هذا الضمير بضمير الغائبة (هي) ،يُزاد على ذلك أنَّ دلالة الغائب تزول فلا يُعرف أنَّ هذا الضمير دال على الغائب أم الغائبة.

ب– زيادة الألف :

ضمير الرفع للمتكلم هو (أنا)، وهو من ضمائر الرفع المنفصلة، والضمير المنفصل لا يرتبط بفعل، وإذا أردنا معرفة تركيب هذا الضمير وجدنا أنّ الألف فيه زائدة غير أصلية وهذا ما يتأكد من قول أبي عثمان المازني (ت 249هـ):(والألف لا تكون أصلاً أبَداً ،إنّما هي زائدة ،أو بدل مما هو من نفس الحرف، ولا تكون أصلاً البتة في الأسماء، ولا في الأفعال،فأمّا في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصلٌ فيهنّ)(16) .

ويرى البصريون أنَّ ضمير المتكلم المفرد (أنا)، الأصل فيه(أنْ) (17)، أي همزة مفتوحة، ونون ساكنة ،ولكن الإتيان بالألف جاء ؛لتحويل النون الساكنة إلى نون مفتوحة بحكم وجود الإلف ؛لأنَّ الفتحة أقرب الحركات إلى الألف ، ولكن زيادة هذه الألف أدّى إلى دفع الالتباس بين (أنْ) بوصفها ضميراً دالاً على المتكلم ، و(أنْ) بوصفها حرفاً ، ولهذا فانَّ الألف لا نرى لها وجود في اللفظ عند الوقفَ (ألا ترى أنّك تقول في الوصل: أنا زيد ، كما قال الله تعالى :(أنّي أنا

رَبُّكَ)[طه12]، يُكتب في الوقف بعد النون ،وليست الألف في اللفظ ، وإنما كُتبت على الوقف، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل(18).

ج- زيادة التاء :

تُزاد التاء للدلالة على كونها تفيد الخطاب، وتفيد المتكلم أيضاً، وهي ترتبط بالأفعال ؛لتؤدي ذلك الغرض وإن كانت الزيادة من الناحية الدلالية تفيد ما ذكرنا، إلاّ أنّها في الوقت نفسه تؤدي غرضاً مهماً من الناحية الصرفية، فالزيادة تدفع اللبس، ولو لم تكن غير التاء لَمَا تحقق أمن اللبس في البناء الصرفي، ولرُبّما اختلط مع أبنية أخرى ،ولم يؤدِ الغرض المطلوب في الدلالة من حيث المعنى ،أو الدلالة من حيث التركيب الصرفي، فإذا نظرنا إلى زيادة التاء في الفعل (ضَرَبتُ) وجدنا أن التاء الدالة على ضمير المتكلم هي نظير (أنا) من حيث المعنى، أي أنَّ (التاء) تساوي (أنا) في المعنى.

ضَرَبْتُ [ت] تساوي (أنا)

وبالنظر إلى الضمير (أنا) فإنّه يتألف من ثلاثة أحرف :الألف ،والهمزة بمنزلة حرف واحد ؛لأنَّ الهمزة في حقيقتها ألف(19) ، وحرف النون ، وكأنّه صار لدينا حرفان متساويان مع التاء ، الألف ،أو الهمزة تساوي التاء ، والنون تساوي التاء ، ورُبّما يتبادر إلى الذهن السؤال الأتي : لِمَ لا ترتبط هذه الحروف بالفعل بدلا من التاء ؟ ، بمعنى أن الفعل يُسند إلى واحد من هذِه الحروف عوضاً عن التاء ؟ إذا كانت (التاء) تساوي (أنا) من الناحية الدلالية , فإنهما مختلفان تماماً من الناحية الصرفية ، فإذا استبدل التاء بالألف التبس (ضَربَا) الدال على المفرد مع (ضَرَبا) الدال على المثنى الغائب ، وإذا استبدل التاء بالنون فيكون البناء على (ضَرَبْنَ) ، فيلتبس بجمع المؤنث الغائب ، ومن هنا فقد تنبَّه علماؤنا – رحمهم الله – على أهمية التركيب في البناء الصرفي ، والعلاقة التي تحكم بين مكونات التركيب سواء أكان التركيب هو الأفعال المتصلة بالضمائر، أو الأسماء المتصلة بالضمائر ، فمن الناحية الصرفية كان الاهتمام منصباً على تطبيق قاعدة أمن اللبس.

القسم الثاني

الالتباس في الإدغام :

يعد الإدغام من الوسائل التي التفت إليها الصرفيون للتمييز، والفصل بين الأبنية ، فهو يصحُّ في مواضع، ويمتنع حصوله في مواضع أخرى ، لئلاّ تلتبس الأصول بعضها ببعض، ومن ثُمَّ يمتنع على المتلقي بيان المراد من ذلك البناء، أو غيره نتيجة هذا الاختلاط 0 وقد نلمح ذلك في ما

ذكره سيبويه (20)، من أنَّ الإدغام من الوسائل المهمة للتمييز بين الأبنية، وبه يمتنع الاختلاط ،إذ نجد أن حصول الإدغام يؤدي إلى الالتباس في بعض مواضع وقوعه ، وربّما لا يؤدي الإدغام إلى الالتباس إذا تحقق في مواضع معينة ، من ذلك ما ذهب إليه سيبويه من إدغام النون الساكنة مع الميم في كلمة واحدة ، فالنون الساكنة تدغم مع الميم في صيغة (انفعل) من قولنا :آنمحى ، فيقال في الإدغام : آمّحَى ، في حين نجد كلمات مثل : زَنْماء، وزُنْم [21]، و أنمار، وأنْمُلة ، لا يجوز الإدغام فيها ، وقد علل سيبويه ذلك بقولهِ : (وإنّما حملهم على البيان كراهية الالتباس، فيصير كأنّه من المضاعف ؛ لأنَّ هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً ،ألا تراهم قالوا : آمّحى حيث لم يخافوا الالتباس ؛ لأنَّ هذا المثال لا تُضَاعَف فيه الميم)[22].

وبناءً على ما ذكره سيبويه ، فالقياس في عدم الإدغام ينحصر في النون مع الميم ، أو النون مع حرفي العلة الواو، أو الياء ، إذ جعل الواو، والياء بمنزلة الميم في فك الإدغام، نحو : مُنية، وأنوك[23] ، فقد بيّنت العرب هذهِ النون، ولم تدغمها ، وهي في الوقت نفسهِ لم تُخفِها ، كما حصل ذلك مع سائر حروف الفم الأخرى ؛ لأن الإخفاء يُقرّبها من الإدغام ، فهم لم يريدوا ذلك منعاً للالتباس، فيصير اللفظ مضاعفاً ،فيختلط مع أبنية أخرى بسبب مضاعفة الميم0 من خلال ما تقدم تبيَّن أن القواعد الموضوعة للفصل بين ما يقع فيه التباس ،وما لا يقع فيه إنما وضعت استناداً إلى ما صدر من كلام مسموع ، أو أنَّ ما صدر عن العرب لم تظهر فيه كلمات معروفة، أو مسموعة ، ويمكن بيان ذلك من خلال الشواهد الآتية :

1- لم يُسمع وقوع النون الساكنة قبل لام ،أو راء في بناء من الأبنية ، نحو قِنْر ، وَعِنْل ، وأغلب الظن أنَّ عدم وقوع السماع بين النون ،وما يليها من لام، أو راء إنما وقع في الأسماء الثلاثية ، وإنَّ الحرفين النون، واللام في (عِنْلٍ) ، أو النون ،والراء في (قِنْرٍ) يُشكلان الجزء الأعظم من تكوين الكلمة ، فإذا ما تَمَّ إدغامهما تحقق الثقل ، ولهذا فاجتماعهما يثقل على اللسان . أمَّا ما سمعه ابن جنّي في (آرّأى)، و (آلّحَزَ) ،فالنون اجتمعت مع الراء ،أو اللام ، وإنَّ طول الكلمة – وهي فعل خماسي على صيغة انفعل – أدّى إلى أن يكون ثقل النطق باجتماعهما قد تَبَدَّد فلم يُعَد له وجود .

2- لم يُسْمَع وقوع الميم الساكنة قبل الباء ، فهم قالوا : شَمْبَاء , وَعَمْبَر ، وهي في الأصل ليست ميماً , وإنما هي نون قلبت ميماً.

ولم نجد في العربية بناءً نحو :(قِنْرِ) ،و(عِنْلِ) ، فلو أدغموا النون مع الراء ،أو اللام التبس عليهم الأمر ، ولم يُفرّقُوا بينَهُ وبين المُضَاعف ، وإن لم يدغموا ثَقْلَ النطق فيهما ؛لقرُب المُخرَجين

أي مُخرَج النون ،والراء ،والنون ،واللام ، ومن هنا لم نجد بناءً يخالف الأصول الموضوعة ،أو يؤدي إلى ثقل الأبنية مما يؤدي إلى ثقل النطق بها ،وإن كانت هذهِ الأصول غير مسموعة عن العرب إلاَّ أنها مقيسة ،أو مسموعة غير مطّرَدة وهي مقيسة أيضاً، فالنحويون والصرفيون يجعلون ذلك المقيس من كلام العرب الذي لاالبْسَ فيه على نوعين :

الأول : ما تكلّمت به العرب ،وهو في طبيعتهِ يُعد مشكلاً يجب البحث عن أصوله، وتقديراته، وتأويلاته .

الآخر : ما ورد مقيساً على كلام العرب قياساً لا يخرج عن الأصول (24) .

ونجد أنَّ أصول الأبنية في العربية إنّما وضعت ؛لتراعي التوافق الصوتي بين مكونات البناء نفسه ،فالحروف التي يحتمل أن تكون بعيدة المخارج يَصُحّ الإدغام فيها، وهي في حصيلة الأمر لا تُشكل ثقلاً في النطق عند تكوين البناء، أمّا الحروف التي تكون قريبة المخارج فلا يجوز فيها الإدغام ؛ لما يؤدي ذلك من التباس مع أبنية أخرى موافقة لها في ذات الوزن ،أو أن تفقد بعض خصائصها الصوتية نتيجة هذا الالتباس،فالحرفان التاء والدال حرفان متقاربان في مُخرجيهما وإدغامهما يؤدي إلى ثقل النطق بهما ، ولكن هذا الثقل لايحصل فيه التباس مع أبنية أخرى يؤدي من خلالهِ فقدان لخصائص صوتية في هذا البناء، فهم قالوا في وَتَدٍ : وَدٌّ فأدغموا ، وإذا أمعنا النظر في الحرفين : التاء ،والدال وجدنا لهما مُعْتَمَداً واحداً يخرجان منه عند إدغامهما ،وهو الفم ، وهذا ما لم نجده في النون ؛لأنّ النون حرف له معتمدان هما : الفم ،والخياشيم ، وكذلك لهذا الحرف – أي النون – خاصية صوتية غير موجودة في الحروف العربية ما عدا حرف اللام ،وهي الغُنَّة ، أي ما تكون فيه النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم (25) .

إنّ إدغام النون مع حرف آخر كالراء ،أو اللامُ يُذهب هذهِ الخاصية الصوتية مما يؤدي الى التباس ما فيه غُنّة بما ليس فيه غُنّة ، يُزاد على ذلك أن إدغام النون مع الراء ،أو اللام في البناءين اللذين ذكرتهما آنفا يؤدي إلى حصول بناء ليس من أبنية كلام العرب0وربّما لا يحصل الإدغام في بعض الأبنية ؛لأنّه يؤدي إلى التباس بناء بآخر ، ولا يتم التفريق بين الأبنية ، من ذلك ما ذهب إليه سيبويه في الفعلين وَتَدَ يَتِدُ , ووَطَدَ يَطِدُ ، فالعين في الفعل الأول تاء ، وفي الثاني طاء ، وكلاهما من مخرجين متقاربين ،وان حصول الإدغام بين التاء والدال ،أو بين الطاء ،والدال يلتبس مع أبنية المضعَّف ،ويمكن أن نتبيّن ذلك على النحو الآتي :

وَتَدَ ← يَتِدُ ↙ ↖ رَدَدَ ← مضارعه في المضعَّف يَردُّ
هناك أفعال عينها ← دال وَدَدَ ← مضارعه في المضعَّف يَودُّ
وَطدَ ← يَطِدُ ↖ ↙ مَدَدَ ← مضارعه في المضعّف يَمِدُّ

والقاعدة القياسية في الإدغام توجب في المضَّعف الثلاثي إدغامه، نحو : رَدَّ وَمَدَّ وغيرهما (والعلة في وجوبه أنَّكَ إذا قلتَ : مَدَّ ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان أخفُّ من قولك:(مَدَدَ) بإظهار الحرفين ، وهذا مما لا يُستراب فيه ؛ ولأنَّ زمان الحركة بالحرف المدغم أقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين ، وما قلَّ زمانه أخفّ مما طال)$^{(26)}$.

فإذا قارنا بين (وَتَدَ) ،و(وَدَدَ)، فالإدغام بين التاء والدال ، أو الدال ،و الدال يؤدي إلى أن يلتبس بين البناءين (وَدَّ) ، فلا نُفَرّق بين ما كانت أصل عينه تاءً ،أو دالاً ، فيجتمع فيهما الإدغام والالتباس ، وهذا ما لم يكن في لغة العرب 0 ولو دققنا النظر في هذه الأفعال لوجدنا إن ما لا يصحّ إدغامه هو ما كانت فاؤه واواً ؛ لأنّ الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة حذفت ، فهم لم يقولوا يَوْزِن ، ويَوْعِد ، ويَوْتِد ، وهذهِ قاعدة صرفية قياسية ؛ لأنّ ما يحدثه ثقل النطق بالواو إذا وقعت بين متجانسين كالياء، والكسرة يجعلهم يميلون إلى الخفة بالحذف ، كما أنّهم مالوا إلى الخفَّة في صرف بعض الأسماء دون غيرها ، فهم لم يَصرفوا – مثلا – ثمود اسم قبيلة للتأنيث ، والتعريف ،فالاسم يتكوّن من أربعة حروف في حين نجد أنهم صرفوا عاداً ؛لأنّه يتكون من ثلاثة أحرف ،أوسطها ساكن ، كـ (هنْدَ) ، و(مِصْر) ؛ لخفة الثاني ،وثِقْل الأول (27) . وقد ينأى العربي ذو السليقة اللغوية الصحيحة عن الأصل الذي وضعت عليه القواعد الأساسية للغة ،ويَعْدِل إلى الفرع ، ولعَلَّ أحد الأسباب القوية التي اسهمت في هذا العزوف ،والابتعاد عن الأصل هو إرادة أمن اللبس في الأبنية، وربّما يكون الاستثقال في التتابع الصوتي للفظ عاملاً يؤدي إلى الابتعاد عن الأصل ، وهكذا نجد أن الصرفيين والنحويين قد فرقوا بين أصل القاعدة وما استثنى منها ، بعد أن رأوا أن القواعد التي يتم استخراجها بوساطة السماع تحتمل أن تخرج منها قواعد استثنائية ،وهو ما يعرف بالقواعد الفرعية.

وأحسب أن حصول ،أو امتناع الإدغام في بعض الأبنية التي مَرَّ ذكرها قد يدخل في تنوع اللغات ،أو اللهجات ،على الرغم من وجود موانع الإدغام نتيجة ما يحصل في ذلك من التباس بأبنية أخرى ، ففك الإدغام في (وَتَ َد) وهي اللغة الحجازية العالية الجيدة ،أفضل من إدغام الحرفين بعد إسكان التاء في (وَتْد) ، كما قالوا في إسكان فَخِذ : فَخْذ ، وإن لم يدغموا ،وهي لغة بني تميم .

الإدغام في الحرفين المتماثلين أو المتقاربين

يجري الإدغام في الحرفين المتماثلين ،أو المتقاربين، ويكون ذلك في الأسماء ،والأفعال سواء أكان ذلك في كلمة واحدة أم في كلمتين منفصلتين ، ويُقسم على ثلاثة أنواع : واجب وجائز وممتنع(28) ، والذي يهمّنا من هذهِ الأنواع هو النوع الثالث أي الممتنع، والذي يمكن حصول الالتباس بين الأبنية فيه ،فالامتناع حصل بسبب من الأسباب، وان واحداً من الأسباب هو الالتباس بين الأبنية ، فهناك من الأوزان التي تكون عليها بعض الأسماء التي يمتنع فيها الإدغام خوفا من التباسها مع غيرها، ويمكن أن نتبَّين هذهِ الأوزان على النحو الآتي :

1- فعَل ومن أمثلتهِ (طلل وصكك)(29)

الحرفان المتجانسان المتحركان في غير هذين الاسمين يجب إدغامهما , إلا أنَّ الإدغام في (طَلَّلَ) يمتنع خوفا من التباس (طَلّلَ) بـ (طَلَّ) ، فالأوّل هو ما بقى من آثار الدار ، والثاني هو المطر الضعيف ، وهذا من باب عدم الإدغام حفاظاً على الدلالة المعنوية للفظ والتباسهِ بلفظ آخر يُذهِب هذهِ الدلالة .

أمَّا (صَكَكَ) فهو الآخر يمتنع فيه الإدغام ؛ لأنَّ (صَكَكَ) هو عيب في رجل الحصان ، و(صَكَّ) بالإدغام يعني كتاب القاضي ، ومعنى ذلك أنَّ الأول لو أدغم ؛لالتبس بالثاني وذهبت دلالته من حيث المعنى ، واختلط البناءان ،ولم يُعَد هناك من تفريق بينهما .

ويرى ابن عصفور الاشبيلي (ت 669 هـ) أن امتناع الإدغام فيما كان من الأسماء على وزن الفعل نحو : (طَلَلَ) ،و (شَرَرَ)، وهما على وزن (فَعَلَ) ، أنَّ هذا الوزن من الأوزان الخفيفة على غير وزن (فعُلَ) و (فعِلَ) ، فالوزنان ثقيلان وجب الإدغام فيهما (30).

إنَّ ما ذهب إليه ابن عَصفور يُمثّل رأي البصريين (31) ، وهو لا خلاف فيه ، وهو حُكم عام تَمَّ القياس عليه للكثرة التي جاءت عليها الأسماء ، أمّا الالتباس الذي حصل في هذا البناء، أي بناء (فَعَل) ، فهو يكاد ينحصر في أسماء معينة ،وقليلة والقياس لا يكون على القليل ، وإنّما كان الظهور، وعدم الإدغام ؛للخفّة التي تكون باجتماع فتحتين متتابعين في الاسم على العكس من الأفعال فوجب الإدغام فيهما ،فلا يُقال : مَدَدَ و شَدَدَ ، وانّما مَدَّ وشَدَّ.

2- فُعُل ومن أمثلتهِ(دُلُل) جمع ذلولَ ، و سُرُر جمع سُروُر، وقد يلتبس بناء (سُرُر) بضمتين الذي هو جمع سُرور بـ(سُرَّ) بضم السين وتشديد الراء جمع سرير ، فلا يُعلم أنَّ (سُرَّ) بالإدغام جمع سرير أم سُرور ،وكذلك (ذلّ) بالإدغام فلا يُعْلم أنّه جمع ذلول أم جمع ذليل ،ولهذا كان الظهار أجدى نفعاً من الإدغام من الناحية الدلالية من الإدغام .

3- فُعَل من أمثلتهِ جُدَد

ويمكن أن يلتبس هذا البناء ببناء آخر وفي معنى آخر ، فإذا أُدغم لا يعْلم أنَّ (جُدَّ) يعني الخطوط التي تكون مختلفة على الكساء، وهو جمع جدود بالضم ،أو يكون بمعنى البئر على الطريق (32)، وهو على جُدَد ، فإذا لم يُدغَم زال الالتباس .

4- افتعل ومن أمثلتهِ اقتتل

يجوز الإدغام والإظهار في تاء الافتعال في صيغة افتعل ، ولكن الإظهار أوجب في ذلك، فالتاءان متحركتان بالفتح ، فإذا أريد الإدغام حذفت همزة الوصل ،ونقلت حركة التاء الأولى إلى القاف بعد ذلك لتدغم التاءان ، فالأولى ساكنة ،والثانية متحركة ، ويكون البناء على (قَتّل) ، وبذلك لا يُعلم أن الأصل فيه (فَعَّل) المضَّعف العين ،أو (افتعل) مما يؤدي إلى الالتباس ، (فلم يُعْلم أنه ماض من التفعيل أو الافتعال) (33).

الالتباس في الإدغام على صيغة (فعلان)

إذا أُرِيد صياغة فَعٌلان من قويَ(34)، يقال: (قوُوان) على الإظهار وعدم الإدغام أن (قوَّان)، وهذا مذهب سيبويه، والمازني ،وخالفهم في ذلك أبو العباس المبرد وهو عنده قويان (35) .

ويرى ابن جِنّي (ت 392 هـ) أن الإدغام أولى من الإظهار للواوين ، قال : (والوجه عندي إدغامه ليسلم من ظهور الواوين ، إحداهما مضمومة ، فإذا قال : (قوِيان) التبس (فَعُلان) بـ(فَعِلان)، فمن هنا قوي الإدغام) (36) .

وأغلب الظن إن ما ذهب إليه سيبويه هو الأصح ،وذلك أن الإدغام، وعَدَمه قد ورد في القرآن الكريم ، قال تعالى : (ويحيى مَنْ حَيَّ عن بَيّنةٍ) [الانفال 42] ، وقُرِيءَ أيضاً بفك الإدغام (ويحي مَنْ حَيِيَ عن بَيِّنةٍ) ، فالذي (أظهر الياءين جعل الماضي تبعاً للمستقبل ، فلمَّا لم يَجز الإدغام في المستقبل ؛ لأنّ حركته غير لازمة تنتقل من رفع إلى نصب إلى حذف جزم أجْرِّي الماضي مجراه ،وان كانت حركة لامه لازمة على أن حركة لام الماضي قد تسكن أيضا ؛لاتصالها بمضمر مرفوع ،فقد صارت في تغيّرها مثل لام المستقبل فجرت في الإظهار مجراه)(37)

.

القسم الثالث

الالتباس بالحذف والإعلال

أولا/ الالتباس بالحذف

1- حذف التاء

غالبا ما يَعْدِل إلى حذف الحرف من البناء الصرفي تخفيفاً للكلمة ، وإزالةً للبس ، فإذا قارنا بين البناءين : صيغة تَفَاعَل الماضي ، و صيغتي تَتَفَعَّلُ وتَتَفَاعَلُ المضارعين نخلص بالمقارنة إلى ما يأتي :

1- صيغة تَفَاعَلَ الماضي ، ومن أمثلتها(تَتَابَعَ) ، فقد اجتمع الحرفان المتماثلان ،الأول زائد ،والثاني أصلي ، إذ نجد عدم جواز حذف التاء الأولى من هذهِ الصيغة ، فالحذف يؤدي إلى الالتباس ، فإذا حذفنا فإننا لا نستطيع التفريق بين البناءين (تَفَاعَلَ وفَاعَلَ)، فلذلك عَدَلَ الصرفيون عن الحذف بالإدغام ، فأجازوا إدغام التاءين فِراراً من اللبس الذي يمكن أن يحصل بالحذف ، بعد الإتيان بهمزة الوصل ؛ لأنّه فعل ماضٍ .

تَتَابَعَ ← سكون التاء الأولى ← تْتَابَعَ ← آتَّابَعَ

2- جواز الحذف وعدم الإدغام بين التاءين في الفعل المضارع من صيغتي (تَتَفعّلُ)، و(تَتَفاعَلُ)، فالتاء الثانية من الصيغتين زائدة ، وفي جواز حذفها لم يكن هنالك من لبس ، بل زيادة في التخفيف ، وبما أن الفعلين فعلان مضارعان لم يجز إدغام التاءين ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى الإتيان بهمزة الوصل ، وهذا مما لا يمكن مع الأفعال المضارعة ،وهو مذهب سيبويه في ذلك (38) . وقد ورد الحذف والإثبات في القران الكريم ، فمن الحذف قوله تعالى : (تَنَزَّل الملأئكة والروح فيها) [القدر 4] ، وقوله تعالى : (ولقد كنتم تَمَنَّون الموت) [آل عمران 143] ،ومن الإثبات قوله تعالى: (تتنزلُ عليهم الملائكة) [فصلت 30] ، وقوله تعالى : (تتجافى جنُوبُهم عن المضاجع) [السجدة 16].

2-كراهية الحذف في المصادر والأفعال

ذهب سيبويه(39)إلى أنَّ المصدر على وزن (فَعَلان) هو مصدر قياسي اختص بالحركة والاضطراب ، فهو يعكس معنى التقلب والانتقال ، فكل ما دَلَّ على هذهِ المعاني جاء على هذا الوزن نحو : النَزَوان ، والنَقَزَان ، والعَسَلان ، والرَتَكان ، والغَثَيان ، والخَطَران، واللمَعَان ، واللهَبَان ، والصَخَدان ، والوَهَجَان ، والطَوَفَان ، والجَوَلان ، والدَوَرَان وغير ذلك من المصادر، ويظهر من خلال ملاحظة عين هذه المصادر، أو لاماتها أن هذهِ العين ،أو اللام إمّا أن تكون معتله، أو صحيحة فـ(النَزَوان) ، و(الدَوَرَان)، و(الطَوَفان) ، و (الجَوَلان) معتلة الواو ، و(الغليان) ، و (الغَثَيَان) معتلة الياء ، وبحسب القاعدة الصرفية إن الواو أو الياء إذا تحركت كلٌّ منهما ،وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً ، وهي قاعدة تصريفية تجعل من هذا القلب قلباً قياسياً مطرداً ،وتنطبق على الأسماء والأفعال ، إلا أنَّ هذهِ المصادر ، يمتنع فيها القلب مع توافر شروط القلب ، ويمكن أن أسمي هذا الامتناع من قبيل الترخّص عند أمن اللبس ؛ لانحصاره في مصادر محدودة ،فإذا ما

تعارض العدول عن أصل القاعدة إلى فرعها بوساطة مجموعة من القواعد التي تعارف عليها الصرفيون ، كالإعلال، والإبدال، أو النقل ،أو القلب ،أو الحذف، أو الزيادة ،وهي بمثابة قواعد فرعية بقي الأصل على حالهِ دون تغيير ، إذ الأصل في الكلام أن يكون؛ لفائدة ، فاللبس في الكلام يُذهب الفائدة ، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بعد أن عَقَد بابا سَمّاه (باب ما يخرج عن الأصل إذا لم يكن حرف إعراب)، بقولهِ :(وأمّا النَفَيان، والغَثَيان فإنّما دعاهم إلى التحريك أن بعدها ساكناً ،فحرّكوا كما حَرّكوا (رَمَيَا)، و (غَزَوَا) ، وكرهوا الحذف مخافةِ الالتباس؛ فيصير كأنّه (فَعَال) من غير بنات الياء والواو ، ومثل الغَثَيان، والنَفَيان ، والنَزَوان، و الكَرَوَان) [40]، ويضع أمامنا هذا النص جملة من الاعتبارات :

1- أمن اللبس في صيغة (فَعَالَ◌َ◌َ◌َ◌َ◌َ◌َ◌َ◌َ◌َ◌َ◌َ) من الأسماء الصحيحة ،والمعتلة ، فهذه الصيغة تشترك فيها الأسماء الصحيحة ،والمعتلة فالتحريك فصَلَ بينهما .

2- كراهية الحذف يحقق مبدأ الفائدة.

3- جواز الخروج عن الأصل في غير حروف الإعراب تحقيقاً لقاعدة الإفادة ؛لأن (الأعراب انّما دخل الكلام في الأصل ؛لمعنى ، وهو الفصل، وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية ،والمفعولية إلى غير ذلك [41].

ومن هنا فانه يمكن القول : إنَّ القاعدة الصرفية في الأصل قائمة على قلب الواو أو الياء ألفا إذا انفتح ما قبلها وينطبق هذا على الأسماء والأفعال، ولكنّهم لم يقبلوا، ولم يحذفوا ،ونَأوا عن ذلك بإبقاء الحركة على الواو، والياء ولم يعدلوا عنها بالقلب ،والحذف على الرغم من أن ذلك العدول هو عدول مطرد قياسي؛ لوجود عارض ،أو مانع وهو عدم تحقيق الفائدة ؛ لأنّهم لم يأمنوا اللبس مع الصيغ الأخرى، وبذلك تختلط الصيغ ،ويصعب التفريق ،وتسقط الفائدة التي من أجلها وضعت الفروع ،والأصول ، ويمكن توضيح ما حصل في صيغة (فَعَلان) ، وقياسها عند سيبويه، وما جرى في (رَمَيَا)، و (غَزَوَا)، وامتناع القلب ،والحذف فيهما :

كَرَوَان ← معتل اللام بالواو ←كَرَاْن (قلب الواو الفاً) ← كَرَان وزنهما (فَعَان) فيلتبس
نَفَيَان ← معتل اللام بالياء ← نَفَاْن (قلب الياء الفاً) ← نَفَان بوزن (فَعَال) مما لامه
غير النون
غَزَوَا (الألف فيه للتثنية)← غَزَاْ ← (قلب الواو الفاً) ← غَزَا يلتبس الواحد
رَمَيَا (الالف فيه للتثنية)← رَمَاْ ← (قلب الياء الفاً) ← رَمَى بالتثنية

ومن هنا فانّه يمكن النظر إلى أن العرب أوْلَوا اهتماماً كبيراً في بُنية اللفظ ،؛لأجل تحقيق الفائدة ،وكان هَمَّهم في وضع القواعد ينصب من أجلها ، إذا رأوا أنّه يخالف القاعدة الكبرى في تحقيق الفائدة ،وهي قاعدة أمن اللبس عَدَلوا عن ذلك إلى غيرها بما يُؤَمّن الفائدة ، فتحَمّلوا ما في ذلك ؛لأجلها.

3- الالتباس في التلفظ لا الكتابة :

قد يحصل الالتباس في التلفظ ، ويكون هذا في الفعل (يَرَى) ، فماضيه (أرى) ، والمضارع يكون على (يَرْأى) ، ولكن حذفت الهمزة وجوباً ؛لأجل التخفيف ، وهو ما يعرف بتخفيف الهمزة بالحذف ، ويرى الرضي أن هذا الحذف يجري ،ويلتزم في باب (يَرَى) ، و(أرَى)، و(يُرَى)، وكل ما كان من تركيب ذلك سواء أكان من الرؤية أم من الرأي أم الرؤيا، شرط أن يزاد عليه حرف في بنائهِ ؛لبناء صيغة أخرى ،وينتج عن ذلك تسكين للراء (42).

فإذا أسند إلى (يرى) ألف التثنية قلنا : (يَرَيان)، بعد عودة الألف في(يرى) ياءً؛ لالتقاء الساكنين ، فالياء هنا محرّكة بالفتح ، ولكن لا يمكن حذفها على الرغم من توافر قاعدة الحذف ،وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأنّ الأصل المحافظة على الأصول، والقواعد التي ينتج عنها فائدة في الكلام ،وألاّ يكون هنالك اختلاط في الأصول خوفا من ذهاب تلك الفائدة ، فلو قلبت الياء إلفا بحسب القاعدة الصرفية لوَجب اجتماع ألفين ، الألف المنقلبة ،وألف التثنية ولابدّ من حذف أحدهما ، فحذفت الألف المنقلبة ، لأنّه لا يجوز حذف ألف التثنية ؛ لأنّ ألف التثنية علامة تدلّ على معنى من المعاني ،وهي دلالة إسناد الفعل إليه، وبذلك يصبح البناء (يَرَان) ، فإذا دخل الناصب عليه كالحرف (لن) حينئذٍ تسقط النون ؛فيكون لن يَرَى، فيلتبس بيرى ؛لأنّ نون التثنية تسقط بالناصب ،فتقول : يريان عند دخول لن : لن يريا ، فلو قلبت الياء ألفا، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وقيل : لن يرا لم يُعلم أنه مثنى حذفت نونه بالنصب ،أو واحد من غير سقوط حرف ، وإنما قيدنا الالتباس فيكون في اللفظ إذ لا التباس في الخط ؛لأنّ التثنية تكتب بالألف بخلاف ألف المفرد المقلوبة من الياء فانها تكتب بالياء)(43) .

ثانيا/ الالتباس بالإعلال

1- إعلال تَفْعِلة :

تُعل بعض الأسماء ؛لأجل التخفيف ، إلاّ أن هناك من الأسماء ما يكون الإعلال سبباً في حصول الالتباس مع أفعال بوزن الأسماء، وبصيغها ، فيكون التصحيح لا الإعلال عاملاً مهما من خلاله لا تلتبس الأصول بعضها مع بعض ، فقد وردت أسماء على وزن(تَفْعِلة) ، نحو :

تَتْوِبَة ، و تَدْوِرة ، وهم لم يُعِلّوا هذهِ الأسماء ، وكان الأصل في الإعلال أن يُقال : تتيبة ،و تَديَرة ، إلاّ أن هذا الإعلال يؤدي إلى التباس هذين الأسمين ، وكذلك الأسماء الأخرى على وزنهما نفسه وبذلك يكون التصحيح وسيلة من وسائل الفصل بين الأسماء والأفعال ، ومما جاء من كلام العرب في التصحيح ،قول آبن مُقبل :

بتْنا بتدوِرةٍ يُضِيءُ وُجوهَنا   دَسَمُ السليط على فتيلِ ذبالِ

قال سيبويه : (والتتوبة تريد التوبة ، وإنّما منعنا أن نذكر هذهِ الأمثلة فيما أوله ياء أنّها ليست في الأسماء، والصفات إلاّ في (يَفْعَل)، ولم تجرِ هذهِ الأسماء مجرى ما جاء على مثال الفعل) (44) 0 وتَدوِرة على وزن (تَفْعِلة) بكسر العين، وفعلها (دَارَ يَدُورُ)، وإذا كنّا قد وجدنا ذلك في كلام العرب ، فانّه لا يكاد يوجد في الكلام (تَفْعَلة) بفتح العين إلاّ شاذاً ، وهذا قول عامة البصريين ، فهم لم يقولوا: (تَدْوَرة) بالفتح ، وإنما جاء على (تدوِرَة) بالكسر ، ومن هنا لم يُجَوّزا (تَوْقَوة) ، وإنّما ذكروا (توقِية)، و(تورِية) (45) .

وإذا كانت الهاء علامة من علامات الأسماء وهي من زوائدها ، فهي أيضاً للفصل بين الأسماء ،والأفعال إلاّ (أنّ الهاء في تقدير الانفصال ،فكأنّك قلت : تَدْوِرَ وتَتْوِبَ) (46) ، وهي علامة لا يُعْتَدّ بها في البناء الصرفي ، وما يحدث في ذلك البناء من تغيير بالحذف ،أو الزيادة ، أو الإعلال، أو غير ذلك من التغييرات ، ولهذا حذفت من الاسم عند تجرّدهِ ، فقالوا : (تَدْوِر) ،و(تَتْوِب) ، وهما : دار يدور ، وتاب يتوب ، وجدنا الأصل في دار: دَوَرَ ، وفي تَابَ : تَوَبَ ؛ فأعلت الواو بقلبها ألفاً ؛لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان الأصل أن يُقال في إعلال الواو بقلبها ياءً ؛لانكسارها ؛ لأنّ الكسرة أقرب مجانسة للياء من الواو.

أمّا إذا نظرنا إلى الفعلين (تَعْيَش) ،و(تَبْيَع) وجدناهما من عاشَ يعيش ، وباع يبيع ، والأصل:عَيَشَ وبَيَعَ ، وهنا لم يحصل إعلال وإنما جاء تَعْيش، وتَبْيع على الأصل ، وإنّ الأصل فيهما هو: الياء ، فبقي الأصل على حاله دون تغيير ، وهذا تأكيد على أن القواعد الصرفية الموضوعة إنما وضعت؛ لتراعي الفوارق بين الأبنية، وان ما حصل من تغيير في أي بناء يشترط أن يكون هذا التغيير ذا خصوصية مستقلة ،وغير مشابهة لبناء آخر؛ لئلا يلتبس الأمر بين البناءين، ولا يتم التفريق بينهما ، ولعلّ هذهِ الأصول هي التي حفظت لنا قواعد العربية التي امتازت بها من دون غيرها من لغات البشر ، وإن التمييز بين هذهِ الأصول قائم على استقراء صحيح لكلام العرب .

2- الالتباس في إعلال اسم الفاعل

تُقلب الواو أو الياء همزة في اسم الفاعل بعد ألف زائدة إذا كان الفعل الذي أُخذ منه أسم الفاعل قد أُعلت عينهُ ، وهذا الإعلال إعلال قياسي شائع نحو : خائف ،وجائع، وبائع . وقد راعى الصرفيون مراحل هذا التغيير، والتحّول بين الحروف، والحركات ، فأبعدوا كل ما هو ثقيل ،وملتبس عن تلك العلاقات بين هذهِ الحروف ،والحركات ، وقد لخصَّ سيبويه (47) دوافع ذلك الإعلال، وميلهم إلى الهمز في الحرفين الواو، والياء وبالتحديد في أسماء الفاعلين إلى ثلاثة أشياء :

1- كراهية المجيء على الأصل
2- كراهية التقاء الساكنين
3- كراهية الحذف الذي يؤدي إلى الالتباس

ويمكن أن نتبيّن هذهِ الأشياء من خلال المثالين الآتيين :

قالَ ← قوَلَ ← قاوَلَ ← قَاْاْل ← قَاْاَلَ ← قائِل
باع ← بَيَعَ ← بَايَعَ ← بَاْاْع ← بَ◌ْاَع ← بائِع

نجد في المثلين أنّ الألفين ساكنان ، فلم يستطيعوا حذف أي منهما ؛ لأنّهم لو حذفوا لالتبس الفعل مع الاسم ،وأصبح الاثنان بمنزلة واحدة ، فكان الأجدر في ذلك هو التحريك فحركوا الألف الثانية بالفتحة ،ثم استندوا بعد ذلك إلى قاعدة الإعلال ،وهي إن الألف إذا تحركت صارت همزة في اسم الفاعل الذي أعلت عينه وجوباً في الفعل ، فاسم الفاعل تَبَعَ فعله في الإعلال ،والتصحيح ولهذا وجدنا مَنْ قال : عَينَ، وعَورَ ، قال في اسم الفاعل : عاين وعاور ولم يَقُل بالهمزة ؛ لأنّ الفعل لم يكن هو الآخر مُعَلاً ، ولكنهم لو أعلوا ؛لالتبس بعانٍ وعارٍ(48)

وعلينا أن نُفَرّق بين إبدال الألف من الهمزة إبدالاً قياسياً ،وبين الإبدال على غير قياس ، فالإبدال القياسي معروف في اسم الفاعل الذي أُعلت عين فعله ، وهو ينحصر فيه فان تحركت الألف أبدلت همزة سواء أكان الحرف الذي يلي الألف ساكناً أم متحركاً ، أما غير القياسي فالألف إذا كانت ساكنة ،وكان الذي يليها ساكناً أيضاً فتبدل همزة فِراراً مِن اجتماع الساكنين ، وقد ورد من ذلك قراءة أيوب السختياني من قوله تعالى : (ولا الضألين)[الفاتحة7] بالهمز، وهي عنده المدة التي حجزت بين الساكنين، وقراءة عمرو بن عبيد في قوله تعالى : (فيومئذٍ لا يُسأل عن ذنبه إنس ولا جأنَّ)[الرحمن39] ، وكذلك ما ورد في كلام العرب من قول كُثّير :

وللأرض أما سُودُها فَتَجلَّلت   بياضاً وأمّا بيضُها فَادهَامَّتِ

وهذا النوع من الإبدال مردود عند الصرفيين ،فهو لم يَكثر كثرة توجب قياسه ،وهو عند أبي عثمان المازني غير مقبول (49) . والذي اراه ان وجود هذا النوع من الابنية والذي يمتاز بمقطع صوتي طويل كما هو الحال في بناء(افعالّ) وهذا الضرب من الافعال قليل الورود ولعل قلته التي لم توجب قياسه جعلته مردودا على غير قياس ان ذلك كان جائزا ومعروفا في لهجة من لهجات العرب هروبا من اجتماع الساكنين

3- إعلال اسم المفعول وزيادة الميم فيه

يتفق الصرفيون على أنّ اسم المفعول هو اسم مشتق من (يَفْعُل) مبنيّاً للمفعول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر ، وصيغتهُ من الثلاثي المجرد ، ومن غير الثلاثي كذلك ، وإنّ هناك مناسبة بين صيغة (يُفْعَل)، و(مَفْعُول) ، فالصيغتان تحكمهما الحركات ،والسكنات في كل حرف من حروفهما (حركة ،سكون ، حركة) ، وكذلك عدد الحروف في كُلٍّ من الصيغتين (عدد متساوٍ في الحروف)

يُفْعَل = مَفْعَل ؛لأنه الأصل في مَفْعُول

إنَّ ما يحصل من تغيير في بناء اسم المفعول من حيث الإعلال بالقلب ،أو الحذف ،أو النقل يؤدي هذا التغيير إلى دفع التشابه، والالتباس مع أبنية أخرى ، ومن ثُمَّ فهو وسيلة من وسائل أمن اللبس بين الصيغ ، فإذا نظرنا إلى صيغة المبني للمفعول من الثلاثي المجرد وجدنا أنَّ هذهِ الصيغة مَرَّت بمراحل من الانتقال، والتحّول دفعاً للالتباس حتى استقرت في الاشتقاق وصولاً الى اسم المفعول ، إذ كانت هذهِ المراحل مبنية على عَدَم التشابه بين الصيغ ، فالانتقال من مرحلة إلى أخرى يرتبط بمدى مشابهة هذهِ الصيغة الناتجة بصيغ، وأبنية أخرى ، إذ تُعَدَّل هذهِ الصيغة دفعاً للبس ، ولكي لا يكون خلط بين الأبنية يؤدي إلى صعوبة التفريق والتمييز بينها،أرى أن هذا الدفع في الالتباس لا يقتصر وحده على المشابهة بين الصيغ، وعدم التفريق بينها ، وإنّما هو صفة من صفات تطور الأبنية ،ومرونة انتقالها من صيغة إلى أخرى ، وهي مرونة قائمة على انتقال الحركات، والسكنات ،والحذف، والقلب ،والتغيير في الأحرف ، حتى يخرج البناء مستقلاً قائماً بذاتهِ ، وهو ما يتضح في بناء الثلاثي المجرد على النحو الآتي :

ضُرِبَ	(ثلاثي مجرد مبني للمفعول)
يُضرَب	(مضارع مجرد مبني للمفعول)
مُضرَب	(إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة)

يلتبس هذا البناء مع اسم المفعول المشتق من غير الثلاثي أُكرِم ← مُكرَم , فأبدلت ضمة الميم فتحة .

مَضرَب (وزنه مَفْعَل)

يلتبس هذا البناء مع اسم المكان عند فتح العين، ويلتقي الساكنان عند سكونهما ، فما بقي إلاّ الضم

مَضرُب (وزنه مَفْعُل)

لا يوجد في العربية بناء على هذا الوزن من غير تاء

مَضْرُوب (إشباع ضمة الراء)

إذ استَقَر بناء اسم المفعول على صيغتهِ النهائية بعد سلسلة من التحولات في الأبنية ؛ ليكون بناءً لا يلتبس مع الأبنية الأخرى ، ولا يقتصر ذلك على اسم المفعول المشتق من الثلاثي الصحيح وإنما من غير الصحيح كذلك ، فالمعتل العين بالواو يكون أكثر عرضة للالتباس من نظيره المعتل العين بالياء ، فهم يقولون : (مَقُول) ولا يجوز (مَقوُول)، ولكنّهم يقولون : (مبيوع)،و(مبيع) ،فهم يحذفون الواو في المعتل الواوي ويثبتونها ،أو يحذفونها في المعتل اليائي ، ولعَلَّ هذا الحذف ،أو الإثبات مَرَدّه إلى أنَّ (الياء وفيها الضِمة أخف من الواو وفيها الضمة ، ألاَ ترى أن الواو إذا انضمت فرّوا منها إلى الهمزة ، فقالوا : أدؤُر ،وأثؤُب، ومنه قول الراجز :

لِكُلَّ دَهْرٍ قد لبستُ أُثؤُباً

فالهمز في الواو إذا انضمت مُطَّرد (50) ، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو كان ذلك اثقل لها ، فلذلك ألزموها الحذف في (مفعول) ، والياء إذا انضمت لم تهمز، ولم تُغَيَّر فهذا يَدُلك ويُبَصّرُك أن الياء أخف)(51) .

وكان الخليل قد علل حذف الواو الثانية أي واو مفعول ، اعتمادا على الشواهد الشعرية المسموعة عن العرب (52) ، أو ما قيل من كلامهم ، إذ احتجَّ بقول الشاعر :

سيكفيك ضَرْبَ القومِ لحمٌ مُعَرَّضٌ وماءُ قدورٍ في القصاعِ مَشِيبُ

إنَّ الأصل في اسم المفعول (مَشِيب) : مَشُوب ؛ لأنّه من (شاب الشَّرَاب يَشُوبُه ، إذا خَلَطَهُ بماءٍ ، والشّوْبُ : الخَلط) (53) ، فالواو في مَشُوب هي عين مفعول ، وليست واو مفعول ؛لأنَّ واو مفعول لا يجوز قلبها ياءً ، ولمّا جاز أن تقول فيها : مشيب ، كما قلبت ياء في جمع حَوْراء على حُوْر عند قول الشاعر :

أزمانَ عيناءُ سرور المَسْرورْ

عيناءُ حَوْراءُ من العِين الحِيْرِ

ومنه قراءة قوله تعالى : (وَحيرٌ عِينٌ) [الواقعة 22] – بالقلب عند الخليل – وبالإتباع عند مكي [54] .

والذي أراه أنَّ حذف الواو الأولى في صيغة مفعول من الثلاثي المعتل ، هو القائم على ما ذهب أليه البصريون ؛ لأنَّ في كلام العرب لذلك نظائر ، ففي قوله تعالى : (الله لا اله إلاّ هو الحي القيّوم) [البقرة 255] ، فالأصل في قيَّوم : قيْوُوم ،ووزنه فيعول، وإنَّ العين تقابل الواو الأولى، فعندما حصل التغيير بالقلب ،والإبدال حصل في الواو الأولى لا الثانية ، وبقيت الواو الأخرى من دون تغيير بعد قلب الواو الأولى ياءً ،وإدغامها في الياء ؛ليصبح البناء قَيّوُم ، وهذا شبيه بما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أنَّ المحذوف من صيغة مفعول نحو: (مَقَوُول) هي الأولى لا الثانية.

4 – الالتباس في التثنية بين المقصور والمنقوص

حرف العلة إذا كان متطرفاً في الأسماء والأفعال تنطبق عليه قاعدة القلب إذا كان مسبوقا بفتحة ، يُقلب ذلك الحرف إلى ألف ، وهو ما يعرف بـ الإعلال بالقلب ، هذا إذا لم يكن ذلك الإعلال سبباً في الالتباس في الأبنية ، فإذا أدّى إلى الالتباس خرجنا من تلك القاعدة ، وبقي الاسم ، أو الفعل على حالهِ ،أي بقيت الواو، أو الياء على تصحيحها من دون إعلال ، فالاسمان المقصوران ، (عَصَاً) ، و (رِحيً) ، منتهيان بألف مفتوح ما قبلهما ، فعند التثنية تُرَد الألف إلى أصلها ، فنقول : عَصَوان ، و رَحَيَان ، فقد تحركت الواو أو الياء وفَتِح ما قبلهما ، ولكن بقيا من دون قلب ؛(لأنّك لو أعللت ،وحذفت ؛لالتقاء الساكنين فكان يلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص ، فيصير (رَحان)، و(عَصَّان)، كـ(يدين) و(دمين)[55] ويمكن أن نتبيّن ذلك من خلال التوضيح الآتي :

رحىً ← رَحَيان (أصل الألف ياء) ← رَحَيَان ← رَحَاْان عند قلب الواو أو الياء
عصاً ← عَصَوَان (صال الألف واو) ← عَصَوَان ← عَصَاْان الفاً يلتبس الاسم
يد ← يدَيٌ (حذفت منه الياء) ← يَدَيَان ← يَدَاْان المقصور بالاسم
دم ← دَمَيٌ (حذفت منه الياء) ← دَمَيَان ← دَمَاْان المنقوص

وهذا شبيه بما جرى في الأفعال المعتلة الآخر ، فهم لم يُعِلّوا دفعاً للالتباس بين الواحد والاثنين ،أي المفرد والمثنى ، فالفعل (رَمَى) ، أصل الألف فيه ياء ،بدليل تثنيته إلى رَمَيَا فالياء تحركت وانفتح ما قبلها ، ولكن بقيت على التصحيح ولم تُعَل ، دفعا للالتباس مع المفرد، فهم جاؤوا به على الأصل [56] .

- حذف الضميرين الواو والياء :

حكم الأفعال الماضية الناقصة عند إسنادها إلى ضمير الرفع (واو الجماعة) هو حذف حرف العلة ، مع ابقائه مفتوحاً إن كان المحذوف ألفاً ، ويُضم إن كان واواً ، أو ياءً [57]. فالفعل رَمَى ،ومضارعه يرمي إذا أُسند إلى ضمير الرفع واو الجماعة يكون على رَمُوا ، وبما أن الواو ساكنة فإذا تلاها ساكن وجب حذفها ، إلاَّ أنها في هذا الموضع لا تحذف ، وقد علّل سيبويه عدم جواز حذفها أنّها لو حذفت ؛لالتبس الواحد بالجمع، والمذكر بالمؤنث [58].

وهذا شبيه بفعل الأمر المسند إلى واو الجماعة مثل: اخْشَوا، واخشَي ،ويمكن ان نتبيّن ذلك فيما ياتى :

رَمَى – يرمي ←—— رَمُوا الرجل (الواو ساكنة والراء ساكنة)
اخشُوا القوم (الواو ساكنة واللام ساكنة)
خشيَ – يخشى اخشِي الرجل (الياء ساكنة والراء ساكنة)

الهوامش

1- الأصول في النحو1 / 63
2- ينظر الكتاب 2 /383, 385, 388, 400, 415, 416, 425, 429
3- الحروف الذلق هي : (ر,ل,ن) وسميت بهذا الاسم لأنها تخرج من ذلق اللسان أي طرف غار الفم 0
4- الحروف الشفوية هي : (ف,ب,م) وسميت بهذا الاسم ؛ لأنها تخرج من الشفتين 0
5- يُنظر العين 1/ 52-53 0
6- يُنظر الكتاب 2/ 360, 362 363 , 377 , 383, 385, 395, 400, 416, 425, 426, 429 0
7- ذكر سيبويه من ضمائر الرفع :(أنا,نحن,أنتَ أنتِ أنتما,أنتم,انتُنَّ,هو،هي,هما,هم,هُنَّ), ولم يذكر أن الضميرين (أنتما وهما) يكونان بصيغتي المذكر والمؤنث0 أما ابن مالك والزنجاني فذكرا من هذه الضمائر أربعة عشر ضميرا,إذ جعلا (أنتما) للمخاطب المذكر والمؤنث و(هما) للغائب والمؤنث0 ينظر: الكتاب 1/ 377 – 378 شرح ابن عقيل 1/ 97-98 ومتن التصريف العزي 36
8- الفلاح شرح المراح 31 0
9- يُنظر المنصف 1/153 0
10 – يُنظر الفلاح شرح المراح31ولم أجد هذا النص في شرح الرضي0
11- الكتاب 2/406 0
12- الكتاب 2/ 406
13- ينظر الكتاب 2/ 405
14 – يُنظر مراح ا لأرواح (ديكنقوز) 3 0

15 – القاعدة الصرفية تقول : إنَّ الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الأسماء , وكانت هذه الواو حرف إعراب قلبها ياءً و كُسِر المضموم , ومن أمثلتها : أدلٍ جمع دَلْوٌ , والأصل فيه : أدلوٌ , وكذلك : أحْقٍ جمع حَقوٌ , والأصل فيه أحْقُوٌ0 يُنظر الكتاب 2/ 381 , والمنصف 1/118 /,2/ 122 ,123 , 124 , والممتع في التصريف 2 / 551

16 – المنصف 1 /118 0

17 – يُنظر الفلاح شرح المراح 36 0

18 – المنصف 1 /9 0

19 – جعل الخليل الياء والواو والهمزة والألف هوائية من حيّز واحد ؛ لأنّ هذه الحروف لا يتعلق بها شيء, فكأنها من جنس واحد يحكمها المخرج الذي تخرج منه 0 ينظر العين 1/58 0

20– ينظر الكتاب 2/ 415

21 – الزَنْمَة : اللحمة المتدلية في الحلق , والزَنَمَة والزُنْمَة شيء واحد0 العين 7 /375 0

22 – الكتاب 2 / 415 .

23 – الأنوك : الأحمق. يُنظر العين 5 /411 , وقد وردت بعض الكلمات المسموعة التي تم إدغام النون مع الواو وكذلك النون مع اللام فمثال الأول ما نقله سيبويه من الخليل من وجل – انوجل – اوجل – وكذلك ما ذكره ابن جني من رأيت – ارای ومن لحز – الحز – ينظر الكتاب 2/ 415 والمنصف 1/ 7

24 – ينظر الأصول في النحو (ابن السراج) 1/ 37 – 38 .

25 – الكتاب 2/ 415

26 – الفلاح شرح المراح 83 0

27 – ينظر مشكل إعراب القران 2/ 402 0

28 – ينظر البناء والأساس 18 0

29 – ينظر العين 7/ 404 والفلاح شرح المراح 84 0

30 – ينظر الممتع في التصريف 2/ 644 –645

31 – ينظر الكتاب 2 / 399 – والمنصف 2/ 303 – 304 0

32 – ينظر العين 6 / 10 0

33 – الفلاح شرح المراح 84 0

34 – أصل الياء في (قوى) واو لأنه من القوة إلا أن كسر الواو جاء ليناسب الياء ولكن عند صياغة (فعلان) ترجع الياء إلى أصلها وهو الواو وزدنا ألف ونون مقابل زيادة الألف والنون في الصيغة لذهاب المسبب في ذلك وهو الكسر

35 – ينظر الكتاب 2 / 394 والمنصف 2/ 282 والممتع في التصريف 2 / 758 – 759 0

36 – المنصف 2 / 282 0

37 – مشكل إعراب القران 1/ 347 وينظر النشر في القراءات العشر 2 / 266 0

38 – ينظر الكتاب 2 / 426 0

39 - الكتاب 2/ 218

40- الكتاب 2 / 383

41- الإنصاف 1/ 20

42 – ينظر شرح شافية ابن الحاجب 1/ 41

43 – شرح مراح الأرواح (ديكنقوز) 109

44 - الكتاب 2 / 365

45 – ينظر معاني القران (النحاس) 1/ 120

46 – المنصف 1 / 325

47 - ينظر الكتاب 2/ 362

48 – ينظر شذا العرف 145

49 – ينظر إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم34 ،المنصف 1 / 280- 281 والممتع فى التصريف 1 / 320 - 322

50 – رواية البيت عند الخليل وسيبويه ترك الهمز، بخلاف ما جاء من جمع ساق على اسؤق ، ودار على ادؤر، فهما مهموزان ، فجمع ثوب على أثوب من غير همز ، وإن الواو التي في أثوب محمول الصرف فيها على الواو التي في المفرد فهي أصل، وعلى هذا فان الواو تحتمل الصرف من غير همز إذا كانت أصلا أما في ساق ودار فأجازوا طرح الهمز على أن ترد الألف إلى أصلها كما قالوا في جمع ناب : أنيب بلا همز برد الألف إلى أصلها الياء 0ينظر العين 8 /247 والكتاب 2/ 185

51- المنصف 1 / 283- 284

52- ينظر المنصف 1/ 283- 284

53 – العين 6/ 291

54- ينظر العين 3 / 288 ومشكل إعراب القران 2 /352

55 – الممتع في التصريف 2 / 552

56 – ينظر الكتاب 2 / 395

57- ينظر شذا العرف 62

58 –ينظر الكتاب 2 / 276

المصادر والمراجع

1- الأصول في النحو، (ابن السراج) ، أبو بكر محمد بن السري (ت 316 ه) , تحقيق د.عبد الحسين الفتلي , ط1 , النجف الاشرف 1973 .

2- إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم ، أبو عبد الله الحسين بن خالويه (ت370ه) ، مطبعة دار الكتب المصرية ،1941.

3- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين , أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد (ت 577 هـ) , تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد , مطبعة السعادة , مصر 1961 .

4- شذا العرف في فن الصرف : احمد الحملاوي , ط12 , مطبعة مصطفى الحلبي , مصر 1971 .

5 - شرح مراح الأرواح في علم الصرف (ديكنقوز) ، شمس الدين أحمد المعروف , من علماء القرن التاسع الهجري , مطبعة مصطفى الحلبي ، ط^{3}مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة 1959 .

6- العين : (الفراهيدي) , أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت 175 هـ) , تحقيق د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي .

7 - الفلاح شرح المراح : (ابن كمال باشا) ، شمس الدين أحمد بن سليمان (ت 940 هـ) ,مطبعة مصطفى الحلبي , ط 3 , القاهرة 1959 م.

8 - الكتاب :(سيبويه) ، أبو بشر عمرو , ط1 , بولاق 1316 هـ .

9- متن البناء والأساس : ملأ عبد الله الدنقزي , مطبعة مصطفى محمد , مصر 1935 .

10- متن التصريف العزي : الزنجاني , عز الدين أبو الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب (ت655 هـ) , مطبعة مصطفى محمد , مصر ,1935 م.

11- مشكل أعراب القران : القيسي , مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ) , تحقيق ياسين محمد السواس , ط2 ,ايران.

12- معاني القران , أبو جعفر النحاس , أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338 هـ) تحقيق د.يحيى مراد , دار الحديث , القاهرة 2004 م.

13- الممتع في التصريف : ابن عصُفور الاشبيلي (ت669 هـ), تحقيق د0 فخر الدين قباوة ,ط5 , الدار العربية للكتاب 1983 .

14- المنصف : (ابن جنيَ) , أبو الفتح عثمان (ت392 هـ), تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله امين ,ط1 ,مطبعة مصطفى الحلبي ,مصر 1954 .

15- النشر في القراءات العشر ,(ابن الجزري) , أبو الخير محمد بن محمد (833 هـ) , تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع , مطبعة مصطفى محمد القاهرة.